

Distr.: General  
2 August 2013  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثامنة والستون

الجمعية العامة  
الدورة الثامنة والستون  
البند ١٣٢ من جدول الأعمال المؤقت\*  
الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة وإلى أعضاء مجلس الأمن التقرير السنوي الأول للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، المقدم من رئيس الآلية وفقا للفقرة ١ من المادة ٣٢ من النظام الأساسي للآلية (انظر قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، المرفق ١)، التي تنص على ما يلي:

١ - يقدم رئيس الآلية تقريرا سنويا عن الآلية إلى مجلس الأمن والجمعية العامة.

\* A/68/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

280813 280813 13-41656 (A)



## كتاب إحالة

١ آب/أغسطس ٢٠١٣

يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن التقرير السنوي الأول للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠١٣، عملاً بالفقرة ١ من المادة ٣٢ من النظام الأساسي للآلية.

(توقيع) تيودور ميرون  
الرئيس

رئيس الجمعية العامة  
الأمم المتحدة  
نيويورك

رئيسة مجلس الأمن  
الأمم المتحدة  
نيويورك

## التقرير السنوي الأول للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

موجز

يوجز هذا التقرير السنوي أنشطة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أنشأ مجلس الأمن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، بموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، لكي تواصل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وحقوقهما والتزاماتهما وتقوم بوظائفهما الأساسية. وتشمل هذه المهام توفير الحماية للشهود، والإشراف على تنفيذ الأحكام، وإدارة المحفوظات. والآلية مكلفة أيضا بالاضطلاع ببعض الأنشطة القضائية.

وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، فتحت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية فرعها الأول الذي يقع في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، وباشرت بتحمل المسؤولية عن عدد من المهام الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت الآلية أيضا إطارها القانوني والتنظيمي عن طريق إصدار توجيهات إجرائية وسياسات أخرى، وعيّنت عددا قليلا من الموظفين مع الالتزام بوظائفها المحددة، وتجاوزت مع الدول الأعضاء حول عدد من المسائل.

وأشرف رئيس الآلية على العديد من المسائل ذات الصلة بإنشاء الآلية وإدارتها، ونسق عمل الدوائر، وبت في طلبات الإفراج المبكر وفي طلب لإعادة النظر في قرار إداري. وصدر أيضا عدد من الأوامر والقرارات من دائرة الاستئناف التابعة للآلية، والقاضي المناوب في أروشا، والرئيس مؤديا دوره بصفته قاضي المرحلة التمهيديّة للاستئناف في أول دعوى ترفع أمام الآلية لاستئناف حكم.

وركز مكتب المدعي العام على الأنشطة الواقعة في نطاق اختصاصه، بما في ذلك تعقب بقية الفارين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بشأنهم، وتقديم المساعدة للسلطات الوطنية، والسير في إجراءات الدعوى في أول استئناف يرفع أمام الآلية.

واضطلع القلم بمسؤولية توفير وتنسيق مجموعة واسعة من أنشطة الدعم الإداري والقضائي للآلية. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع القلم بمهام أخرى شملت كفالة استمرار توفير خدمات الحماية والدعم للشهود، وبأعمال تتعلق بمختلف جوانب تنفيذ الأحكام، وبأنشطة تتصل بإدارة المحفوظات.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت جميع أجهزة الآلية استعدادات لفتح فرعها الثاني، الذي سيكون مقره في لاهاي، في ١ يولييه ٢٠١٣.

## المحتويات

الصفحة	
٦	أولا - مقدمة .....
٦	ثانيا - إنشاء الآلية والأنشطة التي تضطلع بها .....
٦	ألف - الولاية .....
٧	باء - التنظيم والمبادئ .....
٩	جيم - إنشاء الآلية .....
١١	دال - مجلس التنسيق .....
١١	هاء - لجنة القواعد .....
١١	واو - التنسيق مع المحكمتين .....
١٢	ثالثا - أنشطة الرئيس والدوائر .....
١٢	ألف - الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها الرئيس .....
١٢	باء - الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها القاضي الوحيد/القاضي المناوب .....
١٣	جيم - الأنشطة الرئيسية لدائرة الاستئناف .....
١٣	رابعا - أنشطة مكتب المدعي العام .....
١٣	ألف - إنشاء المكتب وتنظيمه .....
١٥	باء - تعقب المهاريين .....
١٥	جيم - تقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية .....
١٦	دال - حفظ المحفوظات وإدارتها .....
١٦	هاء - رصد القضايا المحالة إلى السلطات القضائية الوطنية .....
١٧	خامسا - أنشطة قلم الآلية .....
١٧	ألف - تقديم الدعم للأنشطة القضائية .....
١٨	باء - تقديم الدعم للأنشطة الأخرى التي صدر بها تكليف .....
٢١	سادسا - الخلاصة .....

## أولا - مقدمة

١ - يعرض التقرير السنوي الأول للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين إنشاء الآلية وأنشطتها خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٢ - وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، فتحت الآلية فرعها في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، وباشرت الاضطلاع ببعض المسؤوليات والمهام المحددة العائدة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير اضطلعت الآلية، عملا بولايتها، بعدد من الأنشطة القضائية وأدت وظائف متنوعة شملت حماية الشهود والرد على طلبات المساعدة الواردة من السلطات القضائية الوطنية. وانخرطت الآلية أيضا في أنشطة مكثفة استعدادا لفتح فرعها في لاهاي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وبدءا من ذلك التاريخ، تضطلع الآلية بما يترتب على ذلك من مجموعة المسؤوليات والمهام الخاصة بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وستدرج في التقرير السنوي القادم للآلية المعلومات المتعلقة بفتح فرع لاهاي والأنشطة التي يضطلع بها.

## ثانيا - إنشاء الآلية والأنشطة التي تضطلع بها

### ألف - الولاية

٣ - أنشأ مجلس الأمن الآلية في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، لكي تضطلع بعدد من المهام الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ووفقا لأحكام القرار، تواصل الآلية اختصاص المحكمتين وحقوقها والتزاماتهما ومهامهما الأساسية.

٤ - وبإنشاء هذه الآلية، أعرب مجلس الأمن مجددا عن عزمه على مكافحة إفلات المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي من العقاب، وشدد على ضرورة محاكمة جميع الأشخاص الذين صدرت بشأنهم قرارات اتهام من المحكمتين. وتبعاً لذلك، تشمل ولاية الآلية محاكمة أبرز القادة الهاربين من العدالة الذين يُشتبه في تحملهم القدر الأكبر من المسؤولية عن الجرائم. ومنذ اعتماد القرار، أُلقي القبض على جميع الهاربين الذين طلبتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ونُقلوا إليها ليُحاكموا. أما من بين المتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فما زال تسعة أشخاص طليقي السراح. ومن المتوقع أن تتولى الآلية محاكمة ثلاثة من أولئك الأشخاص التسعة؛ أما قضايا المتهمين الستة المتبقين فقد أُحيلت إلى رواندا لإجراء المحاكمات.

٥ - وكُلِّفت الآلية أيضا بعدد من الأنشطة القضائية الأخرى، وفقا لأحكام نظامها الأساسي والتواريخ المحددة في الترتيبات الانتقالية. وتشمل هذه الأنشطة إعادة المحاكمات في قضايا أجزتها المحكمتان، وطلبات استئناف تطعن بقرارات إدانة وبأحكام صادرة عنهما، ومراجعة إجراءاتهما، وقضايا تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة وتقديم شهادات كاذبة.

٦ - وبالإضافة إلى ذلك، كلفت الآلية بالاضطلاع بالمهام التالية للمحكمتين، وفقا لنظامها الأساسي وللترتيبات الانتقالية: حماية الضحايا والشهود الذين أدلوا بشهادتهم أمام المحكمتين أو أمام الآلية؛ وإدارة محفوظات المحكمتين ومحفوظات الآلية؛ والإشراف على تنفيذ أحكام المحكمتين، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالعمو أو تخفيف الأحكام؛ والاستجابة لطلبات المساعدة الواردة من السلطات الوطنية فيما يتعلق بعمليات التحقيق أو الملاحقة القضائية للمسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي في بلدان يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا؛ ورصد القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية من المحكمتين ومن الآلية، مع إمكانية إلغاء إحالة القضايا التي لم تعد تستوفي شروط الإحالة حين تقتضي مصلحة العدالة ذلك.

٧ - وشدد مجلس الأمن حين إنشاء الآلية على أنها ينبغي أن تكون هيكلًا صغيرًا ومؤقتًا وفعالًا، تتناقض وظائفه وحجمه مع مرور الوقت. والآلية مكلفة بالعمل لفترة أولية مدتها أربع سنوات، ومن ثم لفترات تمتد على سنتين عقب استعراض التقدم الذي تحقّقه، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك.

## باء - التنظيم والمبادئ

٨ - ينص النظام الأساسي للآلية على أن يكون لها فرعان: أحدهما للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ويقع في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، والثاني للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ويقع في لاهاي. وكلف فرع أروشا ببدء الأنشطة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، أما فرع لاهاي فقد كلف ببدء الأنشطة بعد سنة واحدة، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٩ - وتتألف الآلية من ثلاثة أجهزة هي الدوائر التي تضم دائرة ابتدائية لكل فرع من فرعي الآلية ودائرة استئناف مشتركة لفرعي الآلية؛ والمدعي العام المشترك لفرعي الآلية؛ وقلم الآلية المشترك لفرعي الآلية من أجل تقديم الخدمات الإدارية للآلية. بما في ذلك الدوائر والمدعي العام.

١٠ - ويرأس كل جهاز رئيس متفرغ أو دائم، مشترك بين الفرعين.

١١ - ورئيس الآلية هو القاضي تيودور ميرون. وكانت الجمعية العامة قد انتخبت الرئيس ميرون كقاضٍ للآلية، وعُيِّن فيما بعد بصفة رئيس للآلية. ويعمل الرئيس بصفة رئيس الآلية، ويضطلع بالمسؤولية عن جملة من الأمور من بينها ترأس الجلسات العامة، وتنسيق عمل الدوائر، والإشراف على أنشطة القلم. والرئيس ميرون هو القاضي المتفرغ الوحيد للآلية.

١٢ - والمدعي العام للآلية هو حسن بوبكر جالو، الذي عُيِّن في عام ٢٠١٢ لفترة ولاية مدتها أربع سنوات. ويتولى المدعي العام مسؤولية التحقيق مع الأشخاص الذين صدرت بشأنهم قرارات اتهام من المحكمتين وكذلك مع الأشخاص الذين تدخلوا عن علم وإرادة في مسار إقامة العدل أو أدلوا بشهادة زور أمام الآلية أو أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

١٣ - ورئيس قلم الآلية هو جون هوكنغ، الذي عُيِّن في عام ٢٠١٢ لفترة ولاية مدتها أربع سنوات. ويتولى رئيس القلم مسؤولية الإدارة وتقديم الخدمات لفرعي الآلية.

١٤ - ووفقاً لترتيب يسمح بتعزيز الكفاءة والتنسيق، ويتوافق مع الترتيبات الانتقالية، يشغل حالياً كل من الرئيس والمدعي العام والمسجل منصبتين معا في وقت واحد. فالرئيس ميرون هو أيضاً رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمدعي العام جالو هو المدعي العام الحالي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ورئيس القلم هو كينغ يعمل أيضاً في نفس الوقت بصفة رئيس القلم الحالي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

١٥ - وينص النظام الأساسي للآلية على قائمة تضم أسماء ٢٥ قاضياً مستقلاً. وكانت الجمعية العامة قد انتخبت هؤلاء القضاة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ من قائمة مقدمة من مجلس الأمن وفي أعقاب ترشيحات وردت من دول أعضاء في الأمم المتحدة. ولدى اختيار القضاة، أُخذ في الحسبان بصورة خاصة خبرة المرشحين بوصفهم قضاة في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بغرض تعزيز الكفاءة. وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢، أقسم اليمين جميع القضاة الخمسة والعشرين وأصبح بإمكانهم الاضطلاع بواجبات الآلية عندما يستعدون إلى ذلك.

١٦ - وعملاً بأحكام النظام الأساسي، يظل هؤلاء القضاة مدرجين في القائمة إلى أن يدعواهم الرئيس إلى ممارسة مهامهم. ولن يلزم أن يكون القضاة الذين يُستعدون لممارسة مهامهم حاضرين في أروشا أو لاهاي إلا عندما يُطلب منهم ذلك؛ وبقدر الإمكان، سينفذ القضاة مهامهم عن بعد. ولا يتقاضى القضاة أجراً عن إدراجهم في القائمة، بل فقط عن الأيام التي يطلب منهم أداء مهامهم القضائية خلالها. وفيما يخص قضاة الآلية الذين يعملون

في الوقت نفسه بصفة قضاة في إحدى المحكمتين، ويتقاضون بذلك رواتبهم القضائية، فإنهم لا يتقاضون أي تعويض عن عملهم في الآلية.

١٧ - وتتألف القائمة من القضاة التالية أسماؤهم: كارميل أغيوس (مالطة)، أيدين سيفا أكاي (تركيا)، جان كولود أنتونيي (فرنسا)، فلورانس أربي (الكاميرون)، سولومي بالونغي بوسا (أوغندا)، إفو نيلسون دي كير باتستا روسا (البرتغال)، خوسيه ريكاردو دي براداسولايسا (إسبانيا)، بن إمرسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، كريستوف فلوغي (ألمانيا)، بورتون هول (جزر البهاما)، فاغن بروس جونسن (الدانمرك)، غبيرداو غوستاف كام (بوركينافاسو)، ليو داكون (الصين)، سوزانا غاتيسانتانا (أوروغواي)، جوزيف إ. شينودو ماشانسي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، ثيدورميرون (الولايات المتحدة الأمريكية)، باكون جاستيس مولوتو (جنوب أفريقيا)، لي ج. موثوغا (كينيا)، أميتا لوي رونيني ناغوم (غامبيا)، بريسكا ماتيمبا مياي (زامبيا)، ألفونس أوري (هولندا)، سيون كي بارك (جمهورية كوريا)، مباراني ماميريتشارد راجوهنسون (مدغشقر)، باتريك ليتون روبنسون (جامايكا)، وليم حسين سيكولي (جمهورية تنزانيا المتحدة).

## جيم - إنشاء الآلية

١٨ - بدأت الآلية عملها في فرع أروشا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ وفقاً لولايتها، وبشرت الاضطلاع ببعض الوظائف الموروثة من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

## ١ - الإطار القانوني والتنظيمي

١٩ - أنشأت الآلية هيكلًا لتنظيم أنشطتها من منطلق إدراك الحاجة إلى وضع القواعد والإجراءات والسياسات التي توائم بين أفضل ممارسات المحكمتين وتتيح البناء عليها.

٢٠ - وطبقاً للمادة ١٣ من النظام الأساسي للآلية، اعتمد قضاة الآلية في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (يشار إليها فيما يلي باسم "القواعد"). وكانت القواعد قد وضعت بجهود المحكمتين الجنائيتين بالاقتران مع مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، وشملت تعليقات وردت من القضاة ومكتب المدعي العام ورئيس قلم ونقابة محامي الدفاع في كل من المحكمتين، فضلاً عن تعليقات من أعضاء مجلس الأمن.

٢١ - وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الآلية التوجيهات الإجرائية والتوجيهات والسياسات الرئيسية حول مجموعة من المواضيع شملت تقديم الطلبات والمذكرات إلى الآلية؛ وتعيين محامين للدفاع ودفع أجورهم؛ وتوفير خدمات الحماية والدعم للشهود؛ وإجراءات البت في

طلبات العفو والإفراج المبكر؛ والإجراء الواجب اتباعه لتعيين الدول التي سيقضي فيها الشخص المدان فترة عقوبته. واعتمدت الآلية أيضا المعايير المتعلقة بالمحفوظات والسجلات.

## ٢ - الإدارة والموظفين والمرافق

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المحكمتان إلى الآلية الخدمات الإدارية - مثل الموارد البشرية، المالية، الميزانية، المشتريات، الخدمات اللوجستية، خدمات الأمن وتكنولوجيا المعلومات - وذلك بتنسيق من رئيس قلم الآلية.

٢٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وتحسبا لتناقص قدرات المحكمتين على دعم الآلية بسبب التقليل التدريجي لحجميهما، توصلت المحكمتان والآلية إلى توافق آراء بشأن المتطلبات الأساسية لإنشاء إدارة صغيرة مستقلة للآلية، يتقاسمها الفرعان وتخدم كلا منهما. وأعدّ قلم الآلية خريطة طريق وقائمة بالإجراءات التفصيلية لإنشاء هذه الإدارة المستقلة.

٢٤ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، يكون للآلية عدد قليل من الموظفين يتناسب مع مهامها المحددة. ويظل من الأولويات الإدارية للآلية العمل على استقدام هذا العدد الصغير من الموظفين بأسلوب يتسم بالسرعة والتزاهة والشفافية. وبقدر الإمكان، اضطلعت بعملية استقدام الموظفين، بتنسيق من رئيس قلم الآلية، أفرقة مختلطة مكلفة بإجراء المقابلات وهيئات مختلطة مكلفة بالاستعراض المركزي تضم أعضاء في الآلية والمحكمتين وتراعي التمثيل الجغرافي والتوازن الجنساني الملائمين. وتقاسم موظفو الموارد البشرية في المحكمتين الأعباء التقنية لهذه العملية.

٢٥ - وبنهاية الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت نسبة الوظائف الشاغرة اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، التي تم تعيين شاغليها أو بوشر باستقدامهم لشغلها، نحو ٨٦ في المائة. ويشمل الموظفون الذين انضموا إلى الآلية رعايا من الدول الأعضاء التالية: أستراليا، وألبانيا، وأوغندا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورواندا، وزمبابوي، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وصربيا، والصين، وفرنسا، والكاميرون، وكندا، وكولومبيا، وكينيا، ومالي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيبال، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية. واستُقدم حوالي ٨٥ في المائة من هؤلاء الموظفين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٢٦ - وحققت الآلية أهداف التكافؤ بين الجنسين التي حددها الأمين العام، حيث بلغ المعدل الجنساني ٥٠ في المائة في الفئة المهنية، وهي نسبة تفوق المتوسط الحالي البالغ

٤١ في المائة في الأمم المتحدة ككل. وعيّنت الآلية أيضا مسؤول تنسيق للشؤون الجنسانية والتحرش الجنسي.

٢٧ - ويقع فرع أروشا حاليا في نفس مبنى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ولكن من المتوقع أن ينتقل إلى مبناه الجديد في عام ٢٠١٦. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، قدم الأمين العام تقريره الثاني عن تشييد المباني الجديدة (A/67/696). ووافقت الجمعية العامة على تشييد المرفق حسب التصميم، وأذنت بمستوى التمويل الذي طلبته الآلية (القرار ٦٧/٢٤٤ بء). وما زال المشروع يمضي قدما، وتجري حاليا عملية مناقصة لاختيار شركة هندسة معمارية. وقد تعاونت الآلية تعاوننا وثيقا في جميع مراحل المشروع مع مكتب خدمات الدعم المركزية التابع للأمانة العامة، واستفادت كثيرا من مشورته التقنية. وتعرب الآلية عن امتنانها للتعاون الذي أبدته حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة التي قدمت مجانا الأراضي والمرافق مثل الكهرباء والمياه ونظام الصرف الصحي.

#### دال - مجلس التنسيق

٢٨ - عملا بالقاعدة رقم ٢٥ من القواعد، يتألف مجلس تنسيق الآلية من الرئيس والمدعي العام، ورئيس القلم، ويجتمع عند اللزوم لتنسيق أنشطة الأجهزة الثلاثة التابعة للآلية. ولقد اجتمع المجلس ليناقدش جملة من الأمور شملت المسائل المتعلقة بإنشاء الآلية، ونقل المهام من المحكمتين، والمسائل المتعلقة بالميزانية، والإطار التنظيمي، والمسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك. ولقد عقد أيضا مجلس تنسيق الآلية عددا من الاجتماعات المشتركة مع مجلس تنسيق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لمناقشة المسائل الشاملة المتصلة بتقديم الخدمات، والمسائل المتعلقة بالميزانية، ونقل المهام إلى فرع أروشا التابع للآلية.

#### هاء - لجنة القواعد

٢٩ - كلف الرئيس اثنين من قضاة الآلية وهما القاضي فاغن جونسن والقاضي كارمل أغيوس، رئيسا لجنة القواعد في كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على التوالي، بتشكيل لجنة القواعد في الآلية. وتلقت لجنة القواعد عددا من المقترحات التي تتضمن تعديلات على القواعد.

#### واو - التنسيق مع المحكمتين

٣٠ - عملت الآلية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جنبا إلى جنب مع كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وقد استفادت كثيرا من

سَلَفِيَّهَا، وتلقت منهما قدرا كبيرا من الدعم التشغيلي والإداري. كما أن موظفي المؤسسات الثلاث عملوا معا، وتعاونوا بصورة وثيقة على أساس منتظم، وتبادلوا المعرفة المؤسسية والخبرات والدروس المستفادة.

## ثالثا - أنشطة الرئيس والدوائر

### ألف - الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها الرئيس

٣١ - انكب الرئيس، بصفته رئيس الآلية، على العمل بصورة مكثفة في القضايا العديدة ذات الصلة بإنشاء الآلية وإدارتها. فقد وضع التوجيهات الإجرائية واعتمدها، وعقد اجتماعات منتظمة مع رئيس القلم حول المسائل التنفيذية والإدارية، ومثل الآلية في مجموعة متنوعة من المحافل.

٣٢ - ووفقا للتكليف الوارد في النظام الأساسي، قدم الرئيس إلى مجلس الأمن تقريرين نصف سنويين عن التقدم المحرز في أنشطة الآلية، وقدم إحاطتين بشأن عمل الآلية إلى مجلس الأمن، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وحزيران/يونيه ٢٠١٣.

٣٣ - وأجرى الرئيس زيارته الرسمية الأولى إلى رواندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، حيث اجتمع بالسلطات الرواندية وناقش المسائل المتعلقة بعمل الآلية. كما قدم الرئيس إحاطات إعلامية عن أنشطة الآلية إلى الأوساط الدبلوماسية في هولندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا.

٣٤ - وأصدر الرئيس بصفته القضائية قراراتين بشأن التماسين وردا من بول بيسينجيمانا وعمر سيروشاغو يطلبان فيهما الإفراج المبكر عنهما. وأصدر قرارا بشأن طلب لإعادة النظر في قرار إداري صادر عن قلم الآلية. وأصدر الرئيس أيضا تكليفا بعدد من المسائل إلى قاض وحيد وإلى "دائرة الاستئناف". وبالإضافة إلى ذلك، ترأس الرئيس دائرة الاستئناف، ويعمل أيضا بصفة قاضي المرحلة التمهيديّة للاستئناف في أول دعوى ترفع أمام الآلية لاستئناف حكم في قضية المدعي العام ضد أوغستين نغيرباتوارى.

### باء - الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها القاضي الوحيد/القاضي المناوب

٣٥ - في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٢، عين الرئيس القاضي فاغن جونسن للعمل بصفة قاض مناوب في فرع أروشا. والقاضي جونسن هو أيضا رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ولذا لا يأخذ أي أحر عن المهام التي يؤديها لحساب الآلية.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظر القاضي جونسن، بصفته القاضي المناوب أو بصفته قاضيا وحيدا في الآلية، في عدد من الالتماسات، شملت طلبات لتعديل لوائح الاتهام وإعادة إصدار مذكرات توقيف باسم الآلية بشأن ثلاثة أشخاص هارين مطلوبين أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهم أوغستين بيزيماننا، وفليسيان كابوغا، وبروتائيس مبيرانيا. ونظر أيضا في الادعاءات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة في قضية المدعي العام ضد أوغستين نغيراباتواري. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر القاضي جونسن ستة قرارات تتعلق بطلبات لتعديل تدابير حماية الشهود من أجل استخدام مواد المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في دعاوى معروضة على المحاكم الوطنية.

### جيم - الأنشطة الرئيسية لدائرة الاستئناف

٣٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رفع إلى دائرة الاستئناف طلب واحد لاستئناف حكم صادر في قضية أوغستين نغيراباتواري. وكانت الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أدانت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ نغيراباتواري، وزير التخطيط السابق في رواندا، بارتكاب أعمال الإبادة الجماعية، والتحرير المباشر والعلمي على ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية، والاعتصاب كجريمة ضد الإنسانية، وحكمت عليه بالسجن لمدة ٣٥ عاما<sup>(١)</sup>. وفي ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، قدم نغيراباتواري إخطارا باستئناف الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية، وما زالت الإجراءات تمضي قدما.

٣٨ - وبالإضافة إلى ذلك، رُفِعَ إلى دائرة الاستئناف طلب استئناف ضد قرار المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يقضي بإحالة قضية فينياس مونيروغاراما إلى رواندا للمحاكمة، وعدد آخر من الطلبات وعرائض الاستئناف. وأصدرت دائرة الاستئناف قرارا في مسألة مونيروغاراما، وقرارا استئنافيا مؤقتا، وقرارا يتعلق بطلب لاحق للاستئناف، وسبعة أوامر وقرارات تمهيدية للاستئناف.

### رابعا - أنشطة مكتب المدعي العام

#### ألف - إنشاء المكتب وتنظيمه

٣٩ - إن فرع أروشا من مكتب المدعي العام جاهز للعمل تماما وقد شرع، منذ بدء أعماله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ بتنفيذ مهام ولايته فيما يتعلق بأنشطته المختلفة. ويشمل ذلك تعقب المتهمين الهارين، وتقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية، ورصد القضايا المحالة إلى المحاكم

(١) صدر الحكم مكتوباً في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣.

الوطنية، واستكمال ملفات المتهمين الهاربين تحسباً لاعتقالهم، والنظر في دعاوى الاستئناف وما يتصل بها من إجراءات التقاضي أمام دائرة الاستئناف في الآلية.

٤٠ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد مكتب المدعي العام للآلية استفادة بالغة من الدعم الذي قدمه له مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لكفالة الانتقال السلس للمهام والأنشطة. وبالمثل، لقي المدعي العام تعاوناً من المسؤولين الرئيسيين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وفي الآلية، في إطار التخطيط لبدء عمل مكتب المدعي العام لفرع لاهاي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وضمن الانتقال السلس للمهام والمسؤوليات.

## ١ - التوظيف

٤١ - تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير استخدام جميع الموظفين الأساسيين الأربعة عشر لمكتب المدعي العام لفرع أروشا وشرعوا في أداء عملهم. ويضم الملاك ثلاثة محققين، ومحللاً جنائياً، ومساعدين لغويين، يعملون جميعاً في كينغالي، رواندا، بالإضافة إلى موظف قانوني أقدم، وموظف قانوني، ومستشار قانوني، وموظف إداري، ومساعد لمراقبة الوثائق، ومساعدين إداريين يعملون جميعاً في أروشا.

٤٢ - وبالإضافة إلى ذلك، عين المدعي العام ثلاثة موظفين آخرين من مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ليضطلعوا رسمياً بمهام مزدوجة تشمل، إضافة إلى وظائفهم، وظائف لحساب الآلية، خلال مدة تعيينهم في المحكمة. وهؤلاء الموظفون الثلاثة هم مساعد خاص للمدعي العام ومحقق ومساعد لمراقبة الوثائق. وسعيًا لكفالة الانتقال السلس للمهام والأنشطة، تلقى هذا القوام الوظيفي عند الاقتضاء دعماً من ٥٢ موظفاً من موظفي الفئة الفنية في المحكمة، عينهم المدعي العام كإجراء مؤقت، وفقاً للمادة ١٤ (٣) من النظام الأساسي للآلية، ليضطلعوا بمهام مزدوجة تشمل، إضافة إلى وظائفهم، وظائف لحساب الآلية.

٤٣ - واستقدم المدعي العام فريق استئناف مخصصاً للاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن التعامل مع إجراءات استئناف قرار الإدانة والحكم في قضية نغيراباتواري. ويتألف الفريق من مستشار استئناف أقدم، ومستشار استئناف، ومستشار استئناف مساعد، ومستشار استئناف معاون.

٤٤ - ويُعدّ المدعي العام أيضاً قائمة بأسماء الموظفين المحتمل انضمامهم إلى مكتبه، لاستخدامهم إذا تم توقيف، ومن ثم محاكمة، أي من المتهمين الهاربين الثلاثة الذين تقرر محاكمتهم أمام الآلية.

## ٢ - الأعمال التحضيرية لمكتب لاهاي

٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ أيضاً مكتب المدعي العام في التحضير لإنشاء فرع المكتب في لاهاي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وشرع المدعي العام في أعمال التخطيط والتحضير بالتشاور مع الإدارة العليا لمكتب المدعي العام وقلم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وشمل ذلك الشروع في عملية استقدام الموظفين الأساسيين لمكتب المدعي العام، والاتفاق على الدعم الذي يُتوقع أن يتلقاه مكتب المدعي العام للآلية من مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من موظفين سيضطلعون بمهام مزدوجة في فترة السنتين الحالية، وتحديد عبء العمل والاحتياجات من الموارد لفترة السنتين المقبلة.

## باء - تعقب الهاربين

٤٦ - في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، انتقلت إلى الآلية المسؤولة عن تعقب ما تبقى من هاربين مطلوبين أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويضع مكتب المدعي العام في قائمة أولوياته توقيف ومحاكمة الهاربين الثلاثة وهم أوغستين بيزيماننا، وفليسيان كابوغا، وبروتيس مبيرانيا. ولقد كثّف مكتب المدعي العام جهوده لتعقب هؤلاء الهاربين، مع التركيز بصفة خاصة على منطقتي البحيرات الكبرى والجنوب الأفريقي. وما زال مكتب المدعي العام يتلقى الدعم من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ووزارة الخارجية الأمريكية، من خلال برنامجها المسمى "المكافآت المخصصة لمكافحة جرائم الحرب"، ومن منظمات دولية وعدد من الدول الأعضاء.

٤٧ - وعلى مكتب المدعي العام، بموجب الفقرة ٣ من المادة ٢٨ من النظام الأساسي، أن يقدم المساعدة عند الاقتضاء في تعقب الهاربين الستة المتبقين المتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذين أحيلت قضاياهم إلى رواندا. ويضم الآن الموقع الشبكي الخاص بالآلية صفحة بعنوان "البحث عن الهاربين" تتضمن معلومات تتيح الاتصال بمكتب المدعي العام، ووصلة إلكترونية إلى الصفحة الشبكية لبرنامج الولايات المتحدة المتعلق بالمكافآت المخصصة لمكافحة جرائم الحرب.

## جيم - تقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية

٤٨ - في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، انتقلت رسمياً إلى الآلية مسؤولية تلبية طلبات المساعدة الأجنبية في فرع أروشا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استجاب مكتب المدعي العام إلى ٩٢ طلباً من طلبات المساعدة من ١٦ دولة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية.

٤٩ - وسيصدر المدعي العام قريبا لائحة تنظم طلبات تقديم المساعدة إلى مكتب المدعي العام، وسيُنشر المبادئ التوجيهية على الموقع الشبكي للآلية بهدف مساعدة السلطات الوطنية التي تسعى إلى الحصول على مواد تتسم بطابع السرية موجودة لدى المحكمتين أو لدى الآلية، وفقا للتوجيه الإجرائي في الآلية المتعلق بإجراءات تعديل تدابير الحماية عملا بالقاعدة ٨٦ (حاء).

## دال - حفظ المحفوظات وإدارتها

٥٠ - في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٢، سلم المدعي العام إلى قلم الآلية محفوظات تضم ملفات الادعاء في ٢٧ قضية مكتملة. والمواد التي لم تعد تستخدم فعليا سُنقل من مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى محفوظات الآلية بشكل تدريجي. ومن المتوقع أن ما تبقى من محفوظات مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا سُنقل إلى الآلية بعد انتهاء جميع دعاوى الاستئناف في المحكمة وإجراءات التقاضي ذات الصلة بها. وفي الوقت نفسه، يخوّل مكتب المدعي العام للآلية حق الاطلاع الكامل على سجلات القضايا الجارية في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

## هاء - رصد القضايا المحالة إلى السلطات القضائية الوطنية

٥١ - اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، بات مكتب المدعي العام يضطلع ببعض وظائف رصد القضايا المحالة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى السلطات القضائية الوطنية. وبات الراصدون الذين عينهم المدعي العام للمحكمة لمراقبة قضيتي بوسياروتا ومونيشياكا المحاليتين إلى فرنسا في عام ٢٠٠٧، وقضية أوينكندي المحالة إلى رواندا في عام ٢٠١٢، يقدمون الآن تقاريرهم إلى المدعي العام للآلية.

٥٢ - وفيما يتعلق بالقضيتين المحاليتين إلى فرنسا، تفيد التقارير بأن التحقيقات قد حققت تقدما كبيرا، وأن من المتوقع إنجاز القضيتين بسرعة بعد بدء إجراءات المحاكمة. وبالمثل، باتت قضية أوينكندي المحالة إلى رواندا معروضة أمام المحكمة العليا في كيغالي. وتسير الإجراءات التمهيدية قدما ومن المتوقع، عقب البت في الطلبات التمهيدية التي قدمها المتهم، أن تُستكمل إجراءات المحاكمة على وجه السرعة.

٥٣ - وعقب القرار الذي اتخذته في ٣ أيار/مايو ٢٠١٣ دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذي أقرت فيه إحالة قضية مونيغيشاري إلى رواندا للمحاكمة، عيّن المدعي العام راصدا لمراقبة الإجراءات في هذه القضية.

## خامسا - أنشطة قلم الآلية

٥٤ - يضطلع القلم بمسؤولية تقديم الدعم القانوني والقضائي والسياساتي والدبلوماسي والإداري لجميع عمليات الآلية.

٥٥ - ويقدم القلم خدماته لمجموعة واسعة من الأفراد والكيانات، بما في ذلك القضاة، والأطراف في الدعاوى، والدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والشهود، والأشخاص المدانين. ونتيجة لذلك، يقدم القلم مساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية، ويوفر خدمات الحماية والدعم للشهود، ويرصد مختلف جوانب تنفيذ الأحكام، ويدير برنامج المساعدة القانونية التي تقدمها الآلية، ويتخذ الترتيبات لرصد القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية لإجراء المحاكمات، ويشرح ولاية الآلية، ويدير المحفوظات والسجلات. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى القلم تنسيق أو تقديم طائفة كاملة من الخدمات الإدارية تشمل الموارد البشرية وشؤون الأمن، وخدمات المشتريات والتمويل والميزانية، وتكنولوجيا المعلومات والخدمات العامة والخدمات الصحية. ويضطلع القلم أيضا بدور هام في صنع السياسة العامة للآلية وإدارتها.

٥٦ - واضطلع القلم بدور رئيسي في بدء عمل فرع أروشا، وفي الأعمال التحضيرية لافتتاح فرع لاهاي. وقد ساهم القلم في الانتقال السلس من خلال كفالة نقل المهام الأساسية إلى الآلية دون التوقف عن تقديم الخدمات، وإنتاج وثائق الحوكمة، والمشاركة في حملات هادفة لإذكاء الوعي في أوساط المجموعات والكيانات المهتمة.

## ألف - تقديم الدعم للأنشطة القضائية

٥٧ - أصدر رئيس القلم عددا من صكوك الحوكمة تتعلق بتعيين محامي الدفاع ودفع أجورهم، وبالملفات القضائية، لتمكين الآلية من القيام بأنشطتها القضائية.

٥٨ - ودعم القلم أيضا الأنشطة القضائية بتجهيز ما يزيد على ٧٠٠٠ صفحة من الملفات القضائية، وتعيين أعضاء أفرقة الدفاع ودفع أجورهم، وتوفير ترجمة المراسلات والوثائق القضائية.

٥٩ - وللتأكد من قدرة الآلية على الإسراع في توسيع قوام موظفيها في حالة حدوث زيادة مفاجئة في نشاطها القضائي، مثلاً عقب إلقاء القبض على هارب، يعمل القلم على تنسيق عملية إنشاء قوائم للموظفين المحتملين المؤهلين، سواء من داخل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو من خارجهما. ويتوافق هذا النهج مع أنظمة الأمم المتحدة بشأن اختيار الموظفين. ولقد تم بالفعل تعيين عدد من الموظفين المخصصين للمساعدة على الاضطلاع بالأنشطة القضائية الجارية.

## باء - تقديم الدعم للأنشطة الأخرى التي صدر بها تكليف

### ١ - دعم الشهود وحمايتهم

٦٠ - عملاً بالنظام الأساسي والترتيبات الانتقالية، أصبحت الآلية مسؤولة اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ عن مهام دعم وحماية الشهود فيما يتصل بألاف من الشهود المحميين الذين أدلوا بشهادتهم في القضايا التي أجزتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٦١ - وواصلت وحدة دعم وحماية الشهود التابعة لفرع أروشا تقديم نفس المستوى من الخدمات التي كانت تقدمها المحكمة سابقاً، مع تبسيط أسلوب تقديمها وتحسين كفاءتها. فعلى سبيل المثال، أجرت وحدة دعم وحماية الشهود دراسة استقصائية في صفوف الشهود في رواندا للتأكد من أن هذه الخدمات تلي الاحتياجات الفعلية للشهود. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت وحدة دعم وحماية الشهود استراتيجيات يجري تنفيذها حالياً لمواصلة تعزيز إدارة المعلومات السرية المتعلقة بالشهود وحفظها في مأمن.

٦٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاملت وحدة دعم وحماية الشهود مع مسائل تتعلق بالحماية ليس في رواندا فحسب، ولكن أيضاً في منطقة البحيرات الكبرى، بدءاً بالمراكز الحضرية ووصولاً إلى مخيمات اللاجئين. وواصلت الوحدة التعاون بشكل وثيق مع السلطات المعنية لكفالة إجراء تقييمات سريعة وفعالة بشأن التهديدات وتنسيق الاستجابة للمسائل التي تثير مخاوف أمنية لدى الشهود، تمثياً مع أوامر الحماية القضائية.

### ٢ - إدارة المحفوظات والسجلات

٦٣ - تتولى الآلية، وفقاً للمادة ٢٧ من نظامها الأساسي، المسؤولية عن حفظ وإدارة محفوظات المحكمتين وكذلك في ما يتعلق بمسائل الاطلاع على تلك المواد. وعملاً بأحكام النظام الأساسي، تودع محفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا فيما تودع محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا في لاهاي.

٦٤ - وتشكل محفوظات المحكمتين مجموعة لا مثيل لها من المعلومات المتعلقة بالتزاع في كل من رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وهي تضم مواد مطبوعة يصل طولها إلى نحو ١٥ ٠٠٠ متر، وما يقرب من ثلاثة بيتابايت من البيانات، وعشرات آلاف الساعات من التسجيلات السمعية والبصرية.

٦٥ - وقدم قسم محفوظات وسجلات الآلية إرشادات للمحكمتين حول إعداد سجلاتهما لنقلها إلى عهدة الآلية. وتولى قسم محفوظات وسجلات الآلية مسؤوليات مركز السجلات المركزية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي أروشا ما زالت عملية الحفظ المادي

لسجلات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا معهوددة إلى المحكمة المذكورة ريثما يكتمل إنشاء مراكز مؤقتة للسجلات.

٦٦ - وشارك أيضا قسم محفوظات وسجلات الآلية في مراجعة وتطوير سياسات ومبادئ توجيهية بشأن مختلف جوانب إدارة السجلات، بما في ذلك عمليات مراكز السجلات. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ قسم محفوظات وسجلات الآلية في دراسة الشروط التقنية المطلوبة لتوفير مستودع رقمي يمكن الوثوق به للحفاظ على المحفوظات الرقمية، بهدف تيسير الحفاظ عليها على المدى الطويل وتمكين الأجيال الحالية والمقبلة من الاطلاع عليها.

### ٣ - تنفيذ الأحكام

٦٧ - في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، تولت الآلية، بموجب نظامها الأساسي، الاضطلاع بمسؤولية الولاية القضائية على مسألة تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٦٨ - وبدأ قلم الآلية في فرع أروشا في استعراض تنفيذ "اتفاقات تنفيذ الأحكام" التي كانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أبرمتها في السابق (والتي تظل سارية بالنسبة للآلية، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال) بهدف كفالة تلبيتها لاحتياجات الآلية. وبدأ القلم أيضا في سبر إمكانية عقد اتفاقات لتنفيذ الأحكام مع عدد آخر من الدول الأعضاء. وتشكر الآلية الدول الأعضاء التي أعربت عن اهتمامها بمناقشة إمكانية عقد اتفاق لتنفيذ الأحكام.

٦٩ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، تعاقدت الآلية مع خبير مستقل في إدارة السجون لتقييم الاحتياجات في سجون مالي وبنين التي تتولى تنفيذ أحكام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ووضع توصيات مراعية للسياق. ويجري حاليا تنفيذ العديد من هذه التوصيات.

٧٠ - وواظبت الآلية أيضا على طلب المشورة بصورة منتظمة من إدارة شؤون السلامة والأمن والمسؤول المعين في مالي في ما يتعلق بالحالة الأمنية في هذا البلد، الذي يُنفذ فيه حاليا ما يزيد على نصف عدد الأحكام التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

### ٤ - تقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية

٧١ - تولى قلم فرع أروشا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تيسير معاملة طلبات المساعدة الواردة من السلطات الوطنية التي تجري التحقيقات، والملاحقات القضائية، وتحاكم الأفراد المتهمين بأفعال مرتبطة بجرمة الإبادة الجماعية في رواندا. فعلى سبيل المثال، حصل القلم من الشهود على بعض التنازلات عن تدابير الحماية، وعالج طلبات تتعلق باستجواب المعتقلين،

وجمع بعض المواد ذات الطابع السري التي طلبتها السلطات الوطنية وأرسلها إليها بعد الحصول على إذن قضائي بذلك.

## ٥ - رصد القضايا التي أُحيلت إلى المحاكم الوطنية

٧٢ - وفقا لولاية الآلية في رصد القضايا المحالة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى المحاكم الوطنية، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٥ من المادة ٦ من النظام الأساسي، بدأ قلم الآلية في التحاور مع المنظمات الدولية والإقليمية لكي تقدم المساعدة على رصد القضايا المحالة من المحكمة إلى رواندا (بما في ذلك قضية أوينكيندي) وكذلك القضيتين المحاليتين إلى فرنسا (بوسيباروتا ومونيشياكا). وفي انتظار اختتام هذه المناقشات وإعداد ترتيبات الرصد، اتخذت الآلية ترتيبات رصد مؤقتة، وذلك بفضل المساعدة التي قدمتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتنتشر تقارير الرصد العامة على الموقع الشبكي للآلية.

## ٦ - العلاقات الخارجية وتبادل المعلومات

٧٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى القلم محادثات موسعة مع عدد من الدول الأعضاء من أجل الاضطلاع بولايته فيما يتعلق ببعض المهام مثل تنفيذ الأحكام، ورصد القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية، وحماية الشهود. وعلى وجه الخصوص، أجرت الآلية محادثات مع حكومة رواندا بشأن عدد من المسائل، وسافر رئيس القلم عدة مرات في مهمة إلى كيغالي لتسهيل هذا التعاون. واعتمدت سياسة عامة مماثلة للمشاركة والتعاون مع دول يوغوسلافيا السابقة تحسبا لافتتاح فرع لاهاي.

٧٤ - وبدأ القلم في تشغيل موقع الآلية الشبكي (unmict.org) بالترادف مع افتتاح فرع الآلية في أروشا. واستقبل الموقع في سنته الأولى ما يزيد على ١٠٠ ألف زائر. ويقدم الموقع شرحا لولاية الآلية ويوفر معلومات عن عملياتها، بأربع لغات (الإنكليزية، والفرنسية، والكينيارواندية، والبوسنية/الكرواتية/الصربية)، للتأكد من زيادة إتاحة أن هذه المعلومات للأفراد في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

٧٥ - وخلال العام الماضي، عرضت الآلية أيضا خبراتها وممارساتها في حلقة عمل لبناء القدرات ضمت وفدا من الوكالة الكينية لحماية الشهود. وأجرت أيضا سلسلة من العروض، وأعدت مراسلات مفصلة لتعزيز الوعي فيما بين الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والأطراف المعنية الأخرى، تتعلق بإنشاء الآلية وولايتها.

## سادسا - الخلاصة

٧٦ - أصبحت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين جاهزة للعمل اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ مع بدء عملياتها في فرع أروشا، وفقا للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) وللولاية التي نص عليها نظامها الأساسي. وكانت هذه العملية معقدة. ولقد أمكن بدء العمل بسلاسة بفضل الاستعدادات التي اتخذها مسؤولو الآلية، وبفضل التعاون الواسع النطاق والمساعدة التي تلقتها الآلية من المحكمتين ومن كيانات أخرى، بما في ذلك مكتب الشؤون القانونية. وجاءت أيضا الاستعدادات المكثفة المتخذة لإطلاق فرع لاهاي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ بهدف كفالة نتيجة مماثلة.

٧٧ - وشرعت الآلية، خلال السنة الأولى من وجودها، في أداء جميع جوانب ولايتها، بدءا بإجراء الأنشطة القضائية وانتهاءً بتنفيذ مهام أساسية مثل كفالة حماية الشهود. وستواصل الآلية، مع دخولها في السنة الثانية من عملياتها، البناء على عمل سلفيها والاضطلاع بالمهمة التي كُلفت بها.